Distr.
GENERAL

A/34/546
5 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٥ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	— مقدمة	١ — ٤	٢
ثانيا	— التطورات الرئيسية في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٥ — ٧	٣
ثالثا	— ترتيبات التنسيق المشتركة بين الأمانات داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٨ — ١١	٤

79-25407

Digitized by UN Library Geneva

أولا - مقدمة

١ - أعدت هذا التقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بالتشاور مع المنظمات والوحدات المعنية ، استجابة للفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٥ المؤرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، التي رجت فيها الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الرابعة والثلاثين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار .

٢ - وفي الفقرة ٢ من هذا القرار ، رجت الجمعية العامة أيضا من الأمين العام أن يكفل ، عن طريق الأجهزة القائمة ، التنسيق والتنفيذ الفعّالين للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة دعما لتدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ورجت الجمعية العامة منه كذلك أن يواصل تضمين الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة عرضا مشتركا بين القطاعات للأنشطة المزمع القيام بها لتنفيذ ما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن يشجع اجراء النوع ذاته من العرض المشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة . وحثت الجمعية العامة أيضا الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تدعم ، وفقا لاجراءاتها وممارساتها المستقرة ، تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك الاستمرار ، حسبما وعندما يطلب منها ، في توفير خدمات الدعم اللازمة من الأمانة وغير ذلك من الترتيبات المناسبة لتسهيل قيام البلدان النامية بعقد اجتماعات لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ورجت الجمعية العامة من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل مشاوراته بقصد تقديم توصيات الى مجلس التجارة والتنمية بشأن تنظيم وعقد اجتماعات خلال عام ١٩٧٩ لخبراء حكوميين للبلدان النامية ولممثلي تجمعات التعاون الاقتصادي الدولية الحكومية في البلدان النامية ، حسب الاقتضاء ، لتعزيز أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الصعد دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية . وحثت الجمعية العامة أيضا البلدان المتقدمة النمو على تقديم الدعم المناسب ، حسبما وعندما تطلبه منها البلدان النامية ، لتنفيذ تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٣ - وقد ورد تحليل للتدابير المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في تقريرين سابقين :

(أ) في التقرير الذي يغطي فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ الذي قدمته لجنة التنسيق الادارية الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة عشرة (انظر E/AC.51/90/Add.1 (الجزئين الأول والثاني)) ؛

(ب) في التقرير بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المقدم من الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين (A/33/367) ، وهو التقرير الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٨٠ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ والذي استكمل ايضا تقرير لجنة التنسيق الادارية . وعليه ، فان هذا التقرير سوف يستعرض فقط التطورات

Digitized by UN Library Geneva

المتصلة بالموضوع التي وقعت منذ اصدار التقريرين السابقين . ولذلك ، تجب قراءة التقارير الثلاثة مجتمعة .

٤ - ويغطي صلب هذا التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وكذلك ترتيبات التنسيق المشتركة بين الأمانات ، التي اتخذت داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال ، لا سيما الاجراء المتخذ استجابة للرجاء الوارد في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٥ المذكور أعلاه . ويرد في المرفق استعراض للأنشطة التي تقوم بها المنظمات دعما لهذا التعاون ، وسوف يصدر هذا المرفق كاضافة لهذا التقرير . كما يتناول المرفق الاجراء المتخذ بصدد المادة ٧ من القرار ، وذلك في الفرع المخصص لأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

ثانيا - التطورات الرئيسية في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٥ - منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣/١٩٥ ، حدثت ثلاثة تطورات رئيسية في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . الأول هو اعتماد الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة الـ ٧٧ الذي انعقد في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٦ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، لبرنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار أروشا للمفاوضات (TD/236). وقد قررت مجموعة الـ ٧٧ ، باعتمادها لهذا البرنامج ، تنفيذ خطة عمل أولي قصيرة/متوسطة الأجل للأولويات الشاملة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، تدعو الى اتخاذ تدابير محددة في عدد من المجالات ذات الأولوية (انظر الوثيقة TD/236، الفصل الثاني) . ويمثل اعتماد خطة العمل هذه اعترافا من مجموعة الـ ٧٧ بحدوث تقدم كبير في زيادة بلورة تفاصيل برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، منذ صدور القرارات التي اعتمدت في الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في مانيلا في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير الى ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦، وفي المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، (انظر A/31/197) ، وفي مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المنعقد في مكسيكو في الفترة من ١٣ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (انظر TD/B/628 و Add.1) . وبأن المعلومات التقنية المتاحة بالفعل قد برزت اعتماد خطوط توجيهية وأهداف تنفيذية تفصيلية لتنفيذه . وعليه يمكن اعتبار خطة العمل مرحلة أولى في عملية تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ ، التي يرد بيان موقفها الموحد من هذا الموضوع في تقرير مؤتمر مكسيكو (A/C.2/31/7 و Add.1) .

٦ - ثانيا ، قام المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، باعتماد قرار عن الخطوط التوجيهية المتعلقة

Digitized by UN Library Geneva

بالسياسة ، بشأن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية (انظر A/34/542 ، الفرع سادسا ، القرار رقم ٧) . ولاحظ المؤتمر مع الارتياح أن المقررات التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ في أروشا تمثل اسهاما قيّما في النهوض بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، واعتمد عددا من التدابير من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادى الذى وافق عليه الرؤساء في مؤتمرهم الخامس . وتتضمن هذه التدابير اجراءات في مجموعة واسعة في مجالات التعاون الاقتصادى التي نص عليها برنامج العمل ، بما في ذلك القيام ، بحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، بتنفيذ عدد من المشاريع الرئيسية التي أنجز بالفعل جزء كبير من العمل بشأنها .

٧ - ثالثا ، اتخذ الأونكتاد في دورته الخامسة المعقودة في مانيلا في الفترة من ٧ ايار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ القرار ١٢٧ (د-٥) المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ويضم هذا القرار عددا من الأحكام التي تستجيب للمبادرات التي اتخذتها البلدان النامية في مجالات اختصاص الأونكتاد ، عملا بأهداف التعاون الاقتصادى التي تقررت في مؤتمر مكسيكو ، وفي خطة عمل أروشا قصيرة/متوسطة الأجل للأولويات الشاملة في مجال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . كما حث قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية على توفير ما يلائم من دعم ومساعدة لعملية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وأنشطة هذا التعاون في عدد من الميادين ، آخذة بعين الاعتبار خطة عمل أروشا ، وتنفيذا لما يتصل بالموضوع من قرارات اتخذها كل من الجمعية العامة والأونكتاد .

ثالثا - ترتيبات التنسيق المشتركة بين الأمانات داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

٨ - رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، في الفقرة ٢ من قرارها ٣٣/١٩٥ ، أن يكفل عن طريق الأجهزة القائمة ، التنسيق والتنفيذ الفعالين للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة دعما لتدابير التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وذلك ، في جملة أمور ، بما يلي :

(أ) اجراء تقييم أكثر فعالية لصلة مختلف الأنشطة ، التي تضطلع بها المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة ، بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) تطويع الترتيبات التنظيمية داخل منظومة الأمم المتحدة ، حسب الاقتضاء ، وفقا لاحتياجات تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٩ - وقد أشار التقرير الذى قدمه الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين والمشار اليه في الفقرة ٣ أعلاه ، الى المقررات التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٧٧ بشأن الترتيبات المشتركة بين الوكالات لدعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، والى المهام التي يجب القيام بها في هذا الصدد على الصعيد المشترك بين الأمانات . كما لخص التقرير

Digitized by UN Library Geneva

المقررات التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية في دورتها المعقودة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ حول اعادة تشكيل أجهزتها الفرعية ، والتي تنص على ايراد اشارات محددة الى أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في اختصاصات عنصر لجنة المسائل الموضوعية الذي يتناول الأمور التنفيذية(١) .

١٠ — ووافقت لجنة المسائل الموضوعية في دورتها العادية الأولى المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٧٩ (الأنشطة التنفيذية) على ان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يمثل مجالين هامين محل عناية سوف تواصل اللجنة النظر فيهما . ووافقت على ان يعقد في موعد يحدد بالتشاور مع الاطراف المعنية اجتماع ينظر في كل من هاتين المسألتين تحت بند واحد عنوانه " التعاون فيما بين البلدان النامية " . وقد اعتمد جدول الأعمال المؤقت التالي للاجتماع :

١ — تنفيذ خطة عمل بوينس ايرس المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع الاهتمام خاصة بدور جهاز الأمم المتحدة الانمائي (تقرير يتولى اعداده برنامج الأمم المتحدة الانمائي) .

٢ — تنفيذ مقررات الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومناقشات أخرى تتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، مع الاهتمام خاصة بدور جهاز الأمم المتحدة الانمائي (تقرير يعده الأونكتاد) .

٣ — الأنشطة التنفيذية للتعاون الاقتصادي والتقني المشترك فيما بين البلدان النامية (تقرير يعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد بالتعاون مع منظمات أخرى ، حسب الاقتضاء) (٢) .

١١ — ووافقت اللجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية) في نفس الاجتماع على انه مادامت بعض المسائل التي ستعالج ستترتب عليها آثار بالنسبة لمنظمات غير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد ، فسوف يطلب الى كل مؤسسات المنظومة اعداد وثائق عما يهمها من مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال .

---

(١) تجدر الاشارة الى أن لجنة التنسيق الادارية قررت في دورتها المعقودة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ أن تتولى المهام الموضوعية التي كانت تؤديها حتى الآن مختلف اللجان الفرعية والأفرقة المشتركة بين الوكالات ، لجنة جديدة تدعى اللجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية وتتكون من عنصرين متميزين يتناولان ، على التوالي ، البرنامج والمسائل المتعلقة به ، والمسائل التنفيذية .

(٢) أنظر تقرير اللجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية) عن دورتها العادية الأولى (ACC/1979/34) ، المعقودة في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

Digitized by UN Library Geneva